

عن طريق رفع أسعار تعرفه الكهرباء والماء الخليفة ينتقد وجهة النظر الحكومية حول توعية المستهلك

قانون تعرفه الكهرباء والماء ووجهة النظر الحكومية وترتكز على توعية المستهلك للمواطن.

وقال الخليفة بان تكون الحكومة واعية في جميع القطاعات والهدر موجود في جميع الوزارات وفيما يخص التوفير تستطيع الحكومة العمل بالأجهزة الذكية ونشر الرسائل التوعوية للمستهلكين. وختم: على الحكومة ان تحصل أموالها المتركمة على الاستثماري والتجاري وهي بحدود 200 مليون دينار وهي حكومة عاجزة عن تحصيل أموالها فكيف تقوم بزيادة التعرفة؟ وهذا القانون مجرد مضاعفة للدون.

انتقد النائب مرزوق الخليفة وجهة النظر الحكومية المرتكزة على توعية المستهلك عن طريق رفع أسعار تعرفه الكهرباء والماء. وقال الخليفة في تصريح لـ «الانباء» ان الحكومة عاجزة عن تحصيل إيرادات الكهرباء والماء من القطاع الاستثماري والتجاري والجهات الحكومية وبلغت قيمة تلك المستحقات 200 مليون دينار، موضحاً ان رفع أسعار التعرفة هو رفع للدون غير المحصلة. وبين ان اللجنة المالية عقدت اجتماعها بحضور وزير الكهرباء والماء ووكيل الوزارة في اللجنة المالية وناقشنا مجموعة من المقترحات بشأن



مرزوق الخليفة

الدوسري: ما إجراءات «التجارة» لحماية الصحة العامة لسكان «علي صباح السالم»؟

الكريهة؟ ويرجى تزويدنا بهذه الإجراءات التي اتخذتها الوزارة والهيئة العامة للصناعة في هذا الشأن.

وسكانها؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدنا بنسخة من هذه الدراسة، وهل قامت الوزارة بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى المختصة بأي دراسة بيئية تتناول تأثير المصانع القريبة من المناطق السكنية وخاصة منطقة علي صباح السالم؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدنا بنسخة من تلك الدراسات. وهل توجد دراسة سابقة لدى الوزارة عن تخصيص قسائم صناعية في المناطق البعيدة عن الحزام الحضري للمناطق السكنية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدنا بنسخة من الدراسة. وما إجراءات الوزارة لحماية البيئة وحماية الصحة العامة لسكان منطقة علي صباح السالم بعد تزايد التلوث في المنطقة وشكوى مواطنيها من التلوث والروائح

قدم النائب ناصر الدوسري سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان جاء فيه: نرى إلى مسامعنا خبر توطئن أو توزيع مصانع جديدة في منطقة الشعبية الصناعية أو في المناطق القريبة من منطقة علي صباح السالم السكنية، فكيف هذه المصانع الجديدة التي ستوزع أو توطن هناك؟ مع تزويدنا بالمستندات التي تتعلق بتوطين وتوزيع المصانع الجديدة. ما طبيعة هذه المصانع التي ستتم توزيعها، وما المنتجات التي ستنتجها هذه المصانع؟ وتراخيصها المعتمدة من قبل الوزارة، وهل تمت دراسة الأثر البيئي لهذه المصانع على المناطق القريبة منها



ناصر الدوسري

الفضل: هل توجد أي أنشطة تجارية لنواب مجالس 2009 والمبطل الأول والثاني؟

وجه النائب احمد الفضل سؤالاً الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء فيه ما يلي: تزداد البعض من نواب مجلس الأمة 2009 على دول جمهورية البوسنة والجمهورية التركية، مع ارفاق ما يبث ذلك من دوائر العقار الحكومية والغرف التجارية بهاتين الدولتين. 2- ما نوع وعدد الشركات التي يملكها نواب المجالس السالفة الذكر في الدول المذكورة سلفاً وما نشاطها ورأس مالها؟ 3- هل توجد أي أنشطة تجارية أو استثمارية أخرى تذكر للسادة نواب المجالس أو أقرابهم من الدرجة الأولى منذ عام 2009 حتى تاريخ السؤال؟

وجه النائب احمد الفضل سؤالاً الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء فيه ما يلي: تزداد البعض من نواب مجلس الأمة 2009 على دول جمهورية البوسنة والجمهورية التركية، وشاع بين الناس أن من بعض هؤلاء النواب يملك عقارات وأراضي وشركات تقدر بملايين الدولارات. لذا يرجى تزويدنا وإفادتنا بالآتي: 1- تقرير يشمل كل العقارات والأراضي والشركات المسجلة باسم نواب المجالس 2009 والمبطل الأول والمبطل الثاني



احمد الفضل

تاريخياً وقانونياً باعتراف أممي الحركة الدستورية: تبعية خور عبدالله لدولة الكويت قضية محسومة

تؤكد على أن تبعية «خور عبدالله» لدولة الكويت قضية محسومة تاريخياً وقانونياً باعتبار أممي ومصادقة من البلدين على الاتفاقيات الخاصة بذلك لتوجه نداء الجوار للاحوة في العراق باحترام السيادة الكويتية واحترام المواثيق والاتفاقات الدولية بين البلدين، وتدعو الحكومة العراقية وجميع العوائل في العراق بلحم تلك الأصوات التي تستخدم ترسيم الحدود في الصراع الداخلي الذي لا شأن للكويت فيه. كما تطالب الحركة الدستورية الإسلامية الحكومة الكويتية ومجلس الأمة الكويتي بأخذ التدابير والحماية اللازمين والكفيلين بحفظ أمن البلاد وسلامة أراضيهم من التحديات التي تهدد الدولة والتعامل مع هذه التحديات بجدية وباستعدادات مبركة، والتهدد على تعزيز الوحدة الوطنية التي تعتبر السد المنيع أمام أي تهديد خارجي يواجه البلاد، والاعتبار بأبحاث سنة 1990 وما جرته على البلد والمنطقة من خراب وتدمير. كما أنه من الواجب تكثيف التنسيق مع الأشقاء في دول مجلس التعاون والأصدقاء وتفجيل الاتفاقيات الأمنية وإحاطة الشعب الكويتي بالاجراءات السياسية والدبلوماسية المتخذة.

أصدرت الحركة الدستورية بياناً بخصوص «خور عبد الله» جاء فيه: في ظل ما تشهده المنطقة العربية من توتر وتحديات أمنية وما تعانيه من أزمات سياسية واقتصادية تمثل التحدي الأكبر للأمن القومي العربي والخليجي. وفي ظل التوسع الإيراني والإرهاب الداعشي بالمنطقة.. تطل علينا بين الفترة والأخرى قضية ترسيم الحدود العراقية – الكويتية من قبل فئة عراقية يتم توجيهها واستخدامها من الداخل والخارج. إن إشارة «خور عبدالله» من قبل فئة عراقية بين فترة وأخرى لينا في ما أصدره مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 833 لسنة 1993 بأنه جزء من الأراضي الكويتية ويقع تحت سيادتها وفقاً للخرائط التاريخية وهو يتلاعب بالمصادقة على هذا القرار في بغداد سنة 2003 باتفاق الحكومة العراقية والحكومة الكويتية، وهذه الأضرار المفصلة لهما انعكاس حالة فقدان البوصلة التي يعاني منها البعض في العراق، فكيف يبذل تمرزقه الطائفية ويعبث به الإرهاب تحت بعض فئاته عن ضالته فيما لا طائل منه غير الابتزاز وتصدير المشاكل للأخرين! إن الحركة الدستورية الإسلامية وهي



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد يسأل عن التعيينات في إدارة الخبراء

يرجى تزويدي بالتالي: 1- كشف بأسماء الـ 300 مواطن ومواطنة المقبولين في التعيينات قبل تشكيل اللجنة المشار إليها مرفقاً بنتائج اختباراتهم التحريرية والمقابلات الشخصية. 2- كشف بأسماء الـ 170 مواطناً ومواطنة الذين تم اعتماد تعيينهم بعد قرار اللجنة مرفقاً بنتائج اختباراتهم التحريرية والمقابلات الشخصية. 3- ما المعايير واللوائح التي تم بناء عليها اعتماد التعيينات قبل تشكيل اللجنة وبعدها؟

قدم النائب عدنان عبدالصمد سؤالاً لوزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فالح العزب جاء فيه: طالعتنا مؤخراً في الصحف المحلية خبراً يفيد باستبعاد 130 مواطناً ومواطنة ممن سبق تم قبول تعيينهم في إدارة الخبراء بناء على اجتيازهم اختبارات القبول في وزارة العدل، وقد جاء في الخبر أن الاستبعاد جاء مبنياً على قرار اللجنة التي تم تشكيلها بقرار الوزير لإعادة النظر في تعيينات الخبراء الجدد وفحص التظلمات المقدمة من غير المقبولين بهذه الوظائف، وبناء عليه

الحربش: التحقيق في وفاة الصواغ أثبت تجاوزات كارثية وعلى الحربي معالجتها أو مواجهة المساءلة السياسية

وأشار إلى عدم وجود تدقيق مالي في مشروع عافية لمراجعة الفواتير التي تصرف للقياديين بلغ 2000 دينار. الـ 17 ألف دينار التي خصصت له وفق مشروع عافية؟ وأوضح أن عقود المرضات توجد حولها شبهات، وأنه وجه سؤالاً برلمانياً حول تقاضي أموال تصل إلى 7 آلاف دينار من المرضات اللاتي يتم استقدامهن إلى الكويت. وقال الحربش: إن إحصائية الأخطاء الطبية التي ذكرت في لجنة التحقيق ليست دقيقة وإنما ما ذكر يتعلق بالأخطاء التي تم تحويلها إلى المحاكم.

عدة في وزارة الصحة منها: قيام إحدى الشركات الطبية بتخصيص راتب لأحد القياديين بلغ 2000 دينار. ولفت في هذا الصدد إلى أنه قدم استجواباً لوزير الصحة الأسبق أحمد العبدالله بسبب قيادي فاسد، وأنه لا يستبعد تكرار الأمر مع وزير الصحة الجديد د.جمال الحربش. وتغير شكل أحد المشاريع التي سوف تنشأ في مستشفى العمان من دائري إلى مربع عن طريق قيادات وزارة الصحة، وانخفض السعر 20 مليوناً من دون ان يتم تغيير قيمة العقد.

الأعضاء وتسمم جسمه لمدة 36 ساعة حتى توفي، وأوضح أن الوزارة رفضت تزويد اللجنة بأسماء لجنة التحقيق المكلفة من قبل الوزارة، ولم تزود اللجنة بالملف الطبي الشخصي للصواغ. وأشار إلى أن التقرير النهائي للوفاة تم رفعه بعد ظهور نتائج الانتخابات، وقبل أسبوع توفيت حالة جديدة للمساءلة، وإما المساءلة السياسية، وأكد ان نتائج لجنة التحقيق في وفاة الصواغ تدين الوزير، وتؤكد ان اجراء عملية شقظ الدهون خطيرة وكارثية، وأثرت بالسلب على الفقيه، حيث حدث فتق في



د.دجعمان الحربش

قال النائب د.دجعمان الحربش: إن نتائج لجنة التحقيق في وفاة النائب الراحل فلاح الصواغ أثبتت تجاوزات كارثية في وزارة الصحة. ووضع الحربش، في تصريح للصحافيين بمجلس امس، أمام وزير الصحة خيارين: إما وقف القيادات الفاسدة في وزارته ومعالجة التجاوزات، وإما المساءلة السياسية. وأكد ان نتائج لجنة التحقيق في وفاة الصواغ تدين الوزير، وتؤكد ان اجراء عملية شقظ الدهون خطيرة وكارثية، وأثرت بالسلب على الفقيه، حيث حدث فتق في

العدساني: نسعى لإيجاد نص قانوني يمنع تكرار قضية الإيداعات

والذين من نوبهم بالملايين وبعضهم اعترف بانهم حصلوا على الأموال من أعضاء في الحكومة ورجال أعمال يعملون في السياسة، متكرراً بأن مظاهرات خرجت بسبب الإيداعات وأن الحكومة ورئيسها تغيراً بسبب الإيداعات والتحويلات. وقال العدساني: ماذا يخاف النواب المعنيون من كشف الحقيقة إن كانت حساباتهم تضخمتم بشكل طبيعي؟ مشيراً إلى أنهم لظالموا قالوا لنا اكشفوا ما لديكم من تفاصيل الآن نريد كشف الحقائق.

بالتوجه إلى النيابة والتي كلفت بدورها جهاز أمن الدولة بإجراء التحريات والتحقيق في الموضوع وتم تحويل نتيجته إلى النيابة العامة التي أصدرت بيانا وقراراً في 2012/10/18 بأن على المشروع تعديل قانوني الجزاء وغسيل الأموال وإصدار قانون كشف الذمة المالية.

وقال: تقدمت بتعديل لتصويب القصور التشريعي وسأبين في الجلسة مدى تعارض المصالح إذ لا يجوز لأي نائب أن يأخذ عطايًا أو أموالاً من رئيس الحكومة أو الوزراء سواء كان بحسن نية أو غير ذلك.



رياض العدساني

دعا النائب رياض العدساني النواب إلى تمكينه من طرح قضية الإيداعات المليونية من خلال التصويت على طلب سيقدمه في جلسة المجلس المقبلة في هذا الشأن، مؤكداً أنه سيستعمل كل العواقب الناتجة عن كشف الحقيقة وذكر التفاصيل. وتقدم العدساني بالشكر إلى النواب الذين أبدوا تفهمهم به ووقعوا على الطلب من دون الإطلاق على المعلومات، وكذلك النواب الذين اطلعوا على المعلومات المتوفرة لديه. وأكد أنه يسعى من هذا الطلب إلى كشف الحقيقة وعدم تكرارها في المستقبل، موضحاً أنه لم يتوجه إلى النيابة التي أصدرت قرارها في وقت سابق بحفظ القضية بسبب القصور التشريعي، بعد أن تقدمت البنوك بشكوى إلى محافظ البنك المركزي والذي أعطى صلاحية للبنوك

ورفض العدساني التذرع بحفظ النيابة القضية، مؤكداً أنه يكن كامل الاحترام والتقدير للجهاز القضائي والنيابة وتحقيقات أمن الدولة إلا أننا نريد كشف الحقيقة ومنع أي نائب من أخذ أموال وعطايًا من

وأضاف أن النيابة قررت أنه لا عقوبة إلا بنص، وهذا النص مفقود وبالتالي تقدمت بالقانون لكشف الحقيقة، مؤكداً أنه لا يجوز السكوت عن تضخم حسابات 13 نائباً في مجلس 2009

وأضاف أن النيابة قررت أنه لا عقوبة إلا بنص، وهذا النص مفقود وبالتالي تقدمت بالقانون لكشف الحقيقة، مؤكداً أنه لا يجوز السكوت عن تضخم حسابات 13 نائباً في مجلس 2009

«التشريعية»: إنشاء شركة سوق المال ووحدات سكنية مؤقتة لمنتظري الرعاية وتعديل قانون انتخابات «البلدي»



د. عبدالكريم الكندري ومحمد الدلال والمحمدي السبيعي ومبارك الحجرف ومحمد هايف خلال اجتماع اللجنة التشريعية

والاحمد تحديداً مدينة صباح الامم السكنية. وتطرق الدلال الى ان اللجنة ناقشت تعديلات على قانون حماية النشء خاصة وضع ضوابط للمشاهدة والدخول للاعمار السنوية المختلفة في الاماكن المرئية مثل السينما والمسارح أو غيرها من أماكن العروض وهذا نظام عالمي ووافقت عليها، كما وافقت على مقترح إنشاء صندوق لطالب العلم لمن لم يتمكن من دخول الجامعات الحكومية أو التعليم التطبيقي لإبتعائه خارج الكويت، وهذه الفكرة ليست جديدة فهناك محافظة استثمارية لطلبة العلم والذي اعتمد في 2012 ولم تصدر لائحته التنفيذية الى الآن وتم التأكيد على ذلك من قبل أعضاء اللجنة وأحيل الأمر إلى اللجنة المختصة، وبمقتضى إحالته إلى اللجنة المختصة مشمولاً بملاحظات اللجنة التشريعية، كما وافقت بالمشروعات بالإجماع على مقترح إنشاء مستشفيات حكومية في محافظتي مبارك الكبير

الداخلية والدفاع. وأوضح الدلال ان اللجنة أيضا وافقت على تعديل قانون الخدمة المدنية بالإجماع مع ابداء بعض الملاحظات المتعلقة بعملية احتساب الخدمة، وأنه تم بحث 4 مقترحات تتعلق بالتأمين الصحي للمواطنين المتقاعدین «مشروع عافية» بضم بعض الفئات الأخرى ووافقت اللجنة بالإجماع بعد ان اعادت الصياغة بين المقترحات الـ 4 حتى تكون مناسبة وإحالته إلى اللجنة المختصة. وزاد الدلال كما ناقشت اللجنة اقتراحاً بشأن تعديل أحكام القانون 2008 / 6 وتحويل الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة ولهذا الموضوع أهمية خاصة خصوصاً أنه يعتبر إعادة نظر في القانون القائم على إشراك القطاع الخاص ويعقلية الشخصية، وهذا التعديل هو تاصيل بان الكويتية تبقى مملوكة من الدولة، وهذا الأمر يتطلب صياغة أخرى لاسيما ان المراكز القانونية في المؤسسة استقرت على القانون

بين رئيس اللجنة التشريعية والقانونية النائب محمد الدلال ان اللجنة ناقشت مجموعة من الاقتراحات ومنها إنشاء شركة سوق المال وتنظيم نشاط سوق الأوراق المالية بحيث يكون الانتخاب عن طريق الاحتياطي العام بالنسبة للمواطن من الناحية الدستورية والقانونية ووافقت اللجنة على المقترح بأغلبية الحضور وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة. وقال الدلال: تمت مناقشة مقترحين بشأن توفير وحدات سكنية بصفة مؤقتة لمن ينتظر من مستحقي الرعاية السكنية خلال فترة الانتظار وتمت الموافقة عليه من الجانبين الدستوري والقانونية، وأبدينا بعض الملاحظات والملاحظات في الملامة القانونية. وأشار الدلال إلى ان اللجنة ناقشت الاقتراح المؤجل من الاجتماع الماضي لمزيد من الدراسة وتعديل بعض أحكام القانون 33 / 2016 الخاص بانتخابات المجلس البلدي بان يكون تقسيمه عدد منفي المحافظ حسب ارقام الناخبين، وفق المعدل النسبي بين اعداد الناخبين ويقابلهم اعداد المرشحين ووافقت اللجنة عليه بالاجماع بعد ان بحث من الناحية العملية على مستوى العالم واحكام المحكمة الدستورية المتعلقة بهذا الجانب ونظام الانتخابات، واتت الموافقة على هذا المقترح بعد هذه الدراسة الدستورية الشاملة له، وتمت إحالته إلى لجنة

ضم بعض الفئات لنظام «عافية» الصحي الموافقة على قانون «الكويتية» لتعود ناقلاً وطنياً وإحالته إلى اللجنة المالية